

مجموعة
مؤسسات الصيرفة
والتحويل المالي
التقرير السنوي
2022

نظرة على
مشهد الأعمال دائم التغيّر



2022

المحتويات

19	أبرز الاتجاهات والتطورات	02	نظرة على قطاع الصيرفة
19	تطور منصات التكنولوجيا المالية «فينتك»		
21	الطلب المتنامي على حلول الدفع عبر الأجهزة المتنقلة	04	كلمة رئيس مجلس الإدارة
22	الخيارات المتزايدة لإرسال الأموال		
23	إتاحة فرص واعدة للنمو والازدهار	06	لمحة عن مجموعة مؤسسات الصيرفة والتحويل المالي
23	برنامج المدفوعات المحلية	06	أعضاء المجموعة الموقرين
23	دعم المصرف المركزي ودوره في صناعة القرار	07	أبرز الإنجازات
24	معالجة التحديات	08	نظرة على قطاع الصيرفة
24	الحسابات المصرفية الخارجية	09	عمليات التحويلات المالية في دولة الإمارات
24	الإصدارات المنشورة على مستوى القطاع	10	تدفقات التحويلات الدولية
24	السلطات التنظيمية الأخرى	11	الأثر الاقتصادي للتحويلات المالية
25	المشهد التنافسي	12	التغلب على تداعيات جائحة كوفيد-19
25	السعي إلى تحقيق نمو مستدام	12	تحقيق النمو في ما بعد الجائحة
26	أعضاء مجلس الإدارة	13	السيناريو العالمي
		13	النظرة المستقبلية لسوق التحويلات المالية
		14	محركات نمو القطاع
		14	انخفاض تكلفة التحويلات المالية
		16	انتعاش الحركة التجارية وارتفاع الطلب على الأيدي العاملة

نظرة على قطاع الصيرفة

الموقع الريادي لدولة الإمارات في قطاع الصيرفة وتحويل الأموال

التقرير السنوي
2022

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر سوق للتحويلات الصادرة في العالم وتعكس هذه المكانة الرائدة الدور المحوري لقطاع الصيرفة وتحويل الأموال في دعم نمو النظام المالي غير المصرفي للدولة.

وقد كشف تقرير صادر عن البنك الدولي أن تكلفة إرسال الأموال من خلال شركات تحويل الأموال أقل نسبياً مقارنة بالبنوك، مما يعني تخفيف العبء المالي على

الوافدين الذين يمثلون الغالبية العظمى من القوى العاملة ويشكلون 88% من إجمالي سكان الدولة.

على الرغم من التداعيات الاقتصادية السلبية للجائحة وفي ظل سعي الوافدين إلى مساعدة أسرهم في البلدان المتأثرة اقتصادياً بآثار الجائحة فقد نجح القطاع في إثبات مرونته وحافظت التحويلات الخارجية من دولة الإمارات على استقرارها النسبي.

كما أسهمت مبادرات التعافي الاقتصادي وحزم التحفيز الاقتصادي التي أطلقتها حكومة دولة الإمارات واعتماد المصرف المركزي إجراءات مرنة لضمان كفاءة عمليات شركات الصرافة في تعزيز استقرار قطاع الصيرفة وتحويل الأموال.

وعلى الصعيد العالمي، أصبحت التحويلات المالية المساهم الرئيسي في التمويل الخارجي للبلدان النامية متفوقاً على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

والمساعدات الإنمائية الرسمية والمحافظ الاستثمارية، مما يعكس الدور المحوري للتحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي للدول. ومع استمرار دولة الإمارات العربية المتحدة في تكثيف جهودها الرامية إلى تسريع الثورة الرقمية والارتقاء بكفاءة نظامها المالي، تعمل شركات الصرافة والتحويلات المالية في الدولة بشكل حثيث على وضع خارطة طريق متوائمة مع الأولويات الاستراتيجية للحكومة.

وقد تم تصميم هذا التقرير السنوي لتقديم نظرة شمولية حول القطاع ودراسة التحديات الحالية وتحديد الأساليب الأمثل لمعالجة القضايا. كما يشكل التقرير مبادرة للتعاون البناء بين شركات الصرافة والتحويلات المالية والجهات الحكومية وأصحاب المصلحة للاستفادة من فرص النمو وتطوير منظومة مستدامة جاهزة دائماً للمضي قدماً بخطى ثابتة في مشهد الأعمال المرن دائم التطور.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

”

مستقبل قطاعنا يعتمد على
مدى قدرتنا على استشراق
المستقبل واستجابتنا للفرص
التي توفرها بيئتنا دائمة التغير



محمد علي الأنصاري رئيس مجلس الإدارة

شركائي الأعزاء،

إنه لشرف وفخر لي أن أتولى قيادة
مجموعة مؤسسات الصيرفة
والتحويل المالي، التي تعتبر جهة
غير ربحية تأسست عام 2008
بمبادرة من مصرف الإمارات العربية
المتحدة المركزي، ويتألف أعضاء
المجموعة من شركات الصرافة
وتحويل الأموال التي تجتمع تحت
مظلة مشتركة واحدة للعمل في
إطار تعاون متبادل المنفعة بينها
وبين مصرف الإمارات العربية
المتحدة المركزي، وتعقد المجموعة
اجتماعات سنوية منتظمة
لمناقشة أوضاع سوق الصرافة
وتحويل الأموال وبحث الفرص
والتحديات التي تواجه القطاع.

لقد اكتسب قطاع الصيرفة وتحويل
الأموال خلال السنوات الأخيرة أهمية
متزايدة لشرائح عديدة من المجتمع
حتى أصبح جزءاً أساسياً من حياتهم
اليومية، وامتدت أهميته ليساهم
بشكل كبير في تأمين مستقبل الأفراد
وعائلاتهم وتحقيق الرفاهية المالية
للمجتمعات.

يُشكّل قطاع الصيرفة والتحويلات
المالية أهمية بالغة لنسبة كبيرة
من المقيمين في دولة الإمارات،
وتحديداً أولئك الذين لا يتعاملون مع
البنوك ولا يتمتعون بإمكانية الوصول
إلى الخدمات المصرفية، ويعتبرون
المعيولون الرئيسيون لعائلاتهم في
بلدانهم الأصلية. ففي عام 2021،
أنجزت شركات الصرافة في دولة
الإمارات معاملات تحويلات صادرة
بقيمة 147.8 مليار درهم، وتمثل أكثر
من 5% من إجمالي التحويلات الصادرة
العالمية.

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة
المركزي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2021

وبما أن دولة الإمارات العربية المتحدة

هي ثاني أكبر مُصدري التحويلات
المالية بعد الولايات المتحدة
الأمريكية. كان ضرورياً أن تصدر شكلاً
من أشكال التوثيق للكشف عن
الإنجازات التي حققها القطاع بوجه
عام، وتقصي الفرص المتاحة ومعالجة
التحديات.

يتمتع قطاع الصرافة وتحويل الأموال
في دولة الإمارات بإمكانيات كبيرة
بفضل البنية التحتية المحفزة التي
توفرها الدولة والدعم القوي من قبل
الجهات الحكومية والمحلية والشبكة
العالمية من الوكلاء المكرسين لخدمة
ملايين العملاء.

وفي ديسمبر 2021، بلغ إجمالي
قيمة أصول قطاع الصرافة في
دولة الإمارات نحو 11.1 مليار درهم،
بزيادة قدرها 7.3% من إجمالي الدخل
الأساسي للقطاع والذي يتألف في
الأساس من عمليات التحويلات المالية
وصرف العملات الأجنبية ومدفوعات
الأجور باستخدام نظام حماية الأجور.

ويعتمد مستقبل قطاعنا على مدى
استشرافنا واستجابتنا للفرص التي
توفرها بيئتنا دائمة التغير ويشهد
قطاع الصرافة وتحويل الأموال اليوم
تطورات سريعة الوتيرة.

لقد تبين لنا خلال العامين الماضيين
أن المرونة هي المنهجية التي
ستساعدنا على الصمود مستقبلاً.
ولكن مع مواصلة الاستثمار في
مستقبلنا الرقمي وتحقيق المزيد من
النمو في مجال التحول الرقمي، يتعين
علينا أيضاً أن نحرص على ضمان كفاءة
عملياتنا التقليدية ومواصلة تعزيز
قدرتنا التنافسية وجاهزيتها لخدمة
العملاء الذين ما زالوا يجدون راحة
أكبر في استخدام القنوات التقليدية أو
استخدام القنوات الرقمية والتقليدية
معاً في مجال التجزئة. وعلى أية
حال فإن العملاء الذين يفضلون
قنوات الدفع التقليدية اليوم، هم من
سيناصرون قنوات الدفع الرقمية غداً.

كانت التحويلات المالية وستظل
شريان حياة للعديد من الاقتصادات
الناشئة، فقد أسهمت في التخفيف

من حدة الفقر وتحقيق الشمول المالي
طوال فترة الجائحة وحتى فترة التعافي
الاقتصادي. وللحفاظ على تدفق الدعم
المالي عبر الحدود، لا سيما إلى البلدان
النامية، ستكون هناك حاجة مُلحة
للابتكار والتكنولوجيا والتعاون.

أود أن أختتم كلمتي بتوجيه أسمى آيات
الشكر والتقدير لحكومة دولة الإمارات
العربية المتحدة والمصرف المركزي
على دعمهما المستمر للقطاع
ومساعدتنا على الصمود خلال فترة
الجائحة والتقدم باعتبارنا جزءاً أساسياً
من دعم الكثير من الاقتصادات
الناشئة.

وأود أيضاً أن أتقدم بخالص الشكر
لسادة أعضاء المجموعة لتعاونهم
وشغفهم بعملهم وثقتهم في
قطاعنا.

Mohamed Ansari

محمد علي الأنصاري
رئيس مجلس الإدارة

أبرز الإنجازات

تزر مسيرة مجموعة مؤسسات الصيرفة والتحويل المالي بالكثير من الإنجازات، وتضمن مجموعة من الأنشطة مثل عقد اجتماعات اللجان التمثيلية، وتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل واستضافة الندوات والمؤتمرات، وكذلك تعميم المعلومات المتصلة بالقضايا ذات الصلة مثل مكافحة الاحتيال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعملات المزيفة، وغيرها.

- توقيع مذكرة تفاهم مع شرطة دبي - لمكافحة ومنع الجرائم المالية في القطاع المصرفي
- توقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الكويتي لشركات الصرافة - لتبادل أفضل الممارسات في هذا المجال
- الاجتماع الأول لمجموعة العمل الدائمة مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في نوفمبر 2022
- اقتراح تعديلات على السياسات الخاصة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- دعم سياسة التوطين من خلال توفير القوى العاملة الوطنية لشركات الصرافة الأعضاء في المجموعة
- تطبيق نظام حماية الأجور بنجاح بالتعاون مع حكومة دولة الإمارات
- التواصل المستمر مع جهات إنفاذ القانون في دولة الإمارات بشأن التحقيقات المتصلة بالمعاملات المالية وأوجه الخلل
- عقد أكثر من 130 ورشة عمل، وتدريب ما يزيد عن 10,000 موظف في عدة تخصصات، منها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعملات المزيفة، ومنع الاحتيال، وإدارة المخاطر، والأخلاقيات والنزاهة، وما إلى ذلك
- القيام بدور محوري في تقليص متطلبات الضمان المصرفية الخاصة بالبنوك المراسلة في الهند، من 3 أيام إلى يوم واحد
- نشر ثلاثة إصدارات للأدلة الموحدة الخاصة بمكافحة غسل الأموال
- إطلاق وحدة التعلم الإلكتروني كوسيلة تدريب بديلة
- عقد اجتماعات دورية مع محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومسؤولين آخرين
- التمثيل المستمر في مؤتمرات المائدة المستديرة التي تنظمها غرفة تجارة وصناعة دبي
- عقد أكثر من 75 اجتماعاً على مستوى مجلس الإدارة لمناقشة قضايا القطاع
- المشاركة سنوياً في فعاليات جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال (ACAMS) - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كمتحدث وراعٍ داعم
- مشاركة المؤسسات الأعضاء أكثر من 500 تنبيه وتحذير خاص بعمليات الاحتيال
- تعميم أكثر من 1,000 رسالة إلكترونية استقصائية على المؤسسات الأعضاء في المجموعة، صادرة عن شرطة دبي وشرطة أبوظبي.

لمحة عن مجموعة مؤسسات الصيرفة والتحويل المالي

تعتبر مجموعة مؤسسات الصيرفة والتحويل المالي جهة غير ربحية تأسست بمبادرة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي كهيئة تمثل الشركات العاملة في مجال التحويلات المالية والصيرفة في دولة الإمارات، وتضم مقدمي خدمات الصرافة والتحويلات المالية، سواء كانت مجموعات كبرى لديها أكثر من 100 فرع أو شركات تعمل من خلال فرع واحد.

تشكل المجموعة منصة فاعلة وتعمل كحلقة وصل لإيصال ملاحظات أعضاء المجموعة إلى الجهات الحكومية والتنظيمية، وذلك لمعالجة التحديات والتهديدات التي تواجه شركات الصرافة العاملة في دولة الإمارات، ومن ثم تهدف المجموعة إلى إنشاء خارطة طريق استراتيجية، وضمان تحقيق النمو المستدام للقطاع بما يدعم الاقتصاد المحلي والعالمي.

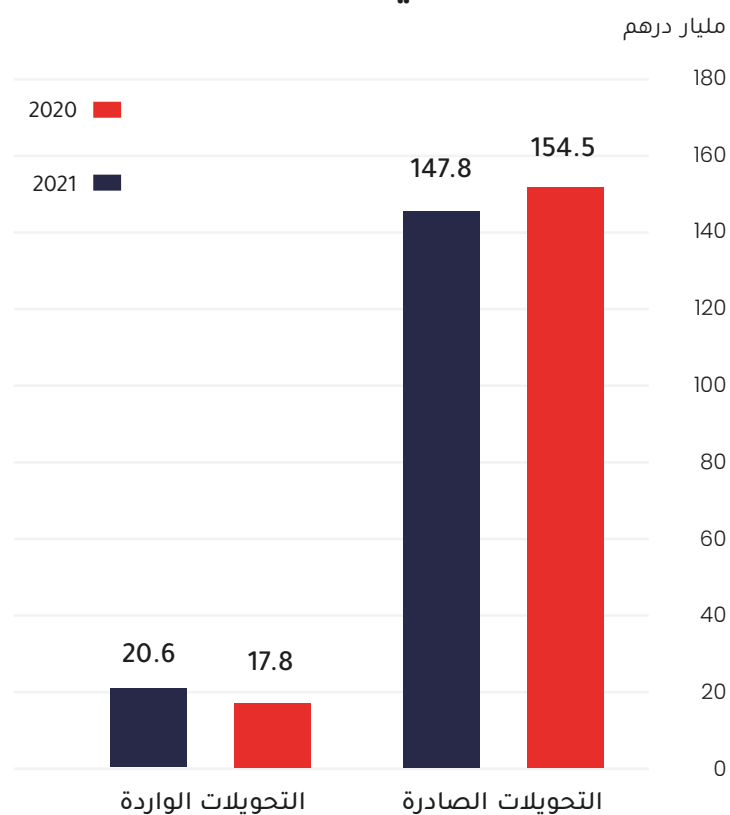
أعضاء المجموعة الموقرين

يقوم أعضاء مجموعة مؤسسات الصيرفة والتحويل المالي بدور محوري في تحقيق أهداف المجموعة الرامية إلى ترسيخ حضور واداء قطاع الصيرفة والتحويلات المالية في دولة الإمارات، كما تلتزم المجموعة التزاماً راسخاً بتطوير وتنمية قطاع مالي مبتكر ومرن في دولة الإمارات.

السنة	عدد الأعضاء
2022	55
2021	59
2020	61
2019	66
2018	67
2017	71
2016	75
2015	73
2014	61
2013	57
2012	52
2011	47



التحويلات التي تمت من خلال شركات الصرافة في دولة الإمارات



المصدر: تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

عمليات التحويلات المالية في دولة الإمارات

في عام 2021، بلغت قيمة التحويلات الصادرة عبر شركات الصرافة في دولة الإمارات 147.8 مليار درهم، وهو ما يُمثل انخفاضاً بنسبة 4.3% عن العام السابق، وذلك بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. وكان المُكوّن الرئيسي هو التحويلات الشخصية التي بلغت قيمتها 107.8 مليار درهم، بينما شهدت التحويلات الواردة عبر شركات الصرافة العاملة بالدولة نمواً بنسبة 15.7% مقارنةً بعام 2020 لتصل قيمتها إلى 20.6 مليار درهم، حيث استحوذت التحويلات التجارية على النصيب الأكبر الذي بلغ 9.2 مليار درهم.

التحويلات المالية الصادرة من دولة الإمارات في عام 2021
147.8 مليار درهم
عبر شركات الصرافة

المصدر: تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

تفاصيل التحويلات الصادرة عبر شركات الصرافة الإماراتية

التحويلات الشخصية	107.8 مليار درهم
التحويلات التجارية	26.4 مليار درهم
التحويلات الاستثمارية	915.3 مليون درهم
التحويلات الأخرى	12.7 مليار درهم
الإجمالي:	147.8 مليار درهم

المصدر: تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

تفاصيل التحويلات الواردة عبر شركات الصرافة الإماراتية

التحويلات التجارية	9.2 مليار درهم
التحويلات العائلية	6.1 مليار درهم
التحويلات الأخرى	4.6 مليار درهم
التحويلات الاستثمارية	662.8 مليون درهم
الإجمالي	20.6 مليار درهم

المصدر: تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

نظرة على قطاع الصيرفة

نظرة عامة

يتكوّن قطاع الصيرفة والتحويل المالي في الدولة من 77 شركة نشطة في مجال الصيرفة، بترخيص من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وقد أثبتت شركات الصرافة العاملة في دولة الإمارات مرونتها، خاصة في أعقاب صمودها إثر التراجع الطفيف في مستويات عوائدها خلال جائحة كوفيد-19 في عام 2020، ولكنها شهدت تحسناً في الأرباح في عام 2021 بفضل تخفيف قيود السفر والتنقل وانتعاش الأنشطة التجارية. وقد سجّل قطاع شركات الصرافة، في ديسمبر 2021، إجمالي أصول بلغت قيمتها قرابة 11.1 مليار درهم، بزيادة 7.3% في الدخل الأساسي للقطاع الذي يتكون بشكل رئيسي من حصة عمليات التحويلات المالية وصرف العملات الأجنبية ودفعات الأجور باستخدام نظام حماية الأجور.

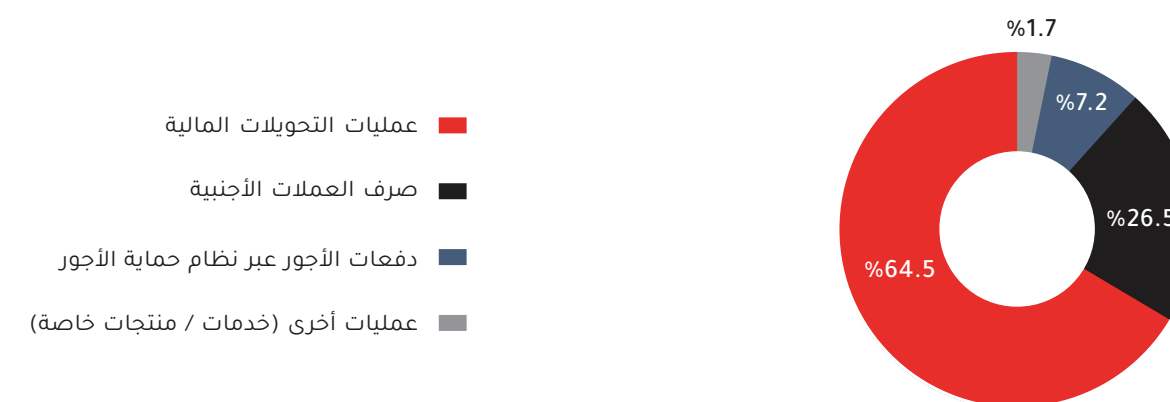
77 شركة صرافة تعمل بترخيص من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

11.1 مليار درهم

الأصول الإجمالية لشركات الصرافة كما في ديسمبر 2021

7.3% زيادة في إجمالي الدخل الأساسي كما في عام 2021

الدخل الأساسي لشركات الصرافة



المصدر: تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

الأثر الاقتصادي للتحويلات المالية

لمحة عامة

تُعد دولة الإمارات من الدول ذات نسبة الوافدين الأعلى على مستوى العالم وذلك بفضل الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة لإتاحة فرص العمل واستقطاب الكفاءات والمواهب من مختلف أنحاء العالم وهو أمر يُعتبر من الأولويات الوطنية.

ولقد رَسخت دولة الإمارات مكانتها الرائدة في مؤشر تنافسية المواهب العالمية، وحلّت في المرتبة الأولى عربياً، بينما جاءت في المركز **الواحد والعشرين عالمياً**. بحسب تقرير المواهب العالمية لعام 2022 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية.

وقد أبرز استطلاع "إكسبات إنسايدر" لعام 2022 الصادر عن معهد "إنتر نيشنل" مدى قدرة الدولة على استقطاب الكفاءات والمواهب العالمية، حيث جاءت دولة الإمارات ضمن أفضل 10 دول لمعيشة وعمل الوافدين، إلى جانب تحقيق مراكز متقدمة على مختلف المؤشرات، بما فيها مؤشر جودة الحياة.

يُقيم نحو 8.7 مليون وافد في دولة الإمارات بحسب إحصائيات عام 2020، وهم يُشكّلون **88%** من إجمالي السُّكان ويُمثلون غالبية القوى العاملة في الدولة. وقد أسهمت مكانة دولة الإمارات، باعتبارها واحدة من أكبر أسواق العمل في العالم ووجهة مثالية للعاملين المهاجرين، في استمرار نمو قطاع الصيرفة والتحويل المالي في دولة الإمارات.

8.7 مليون

إجمالي عدد الوافدين
المقيمين في دولة الإمارات كما في عام 2020

المصدر: تقرير الهجرة في العالم لعام 2020

88.1%

نسبة الوافدين من إجمالي سُكان دولة الإمارات

المصدر: تقرير الهجرة في العالم لعام 2020

3.17%

نسبة المقيمين في دولة الإمارات
من إجمالي المهاجرين من حول العالم

المصدر: تقرير الهجرة في العالم لعام 2020

دولة الإمارات ثاني أكبر سوق للتحويلات الصادرة في العالم

إن الأعداد المتزايدة للوافدين المقيمين في دولة الإمارات الذين يقدمون دعماً مالياً لذويهم في أوطانهم، عزز من موقع دولة الإمارات كثاني دولة مُصدرة للتحويلات المالية في العالم، مما يؤكد الدور الحيوي الذي تقوم به شركات الصرافة والتحويلات المالية في تطوير النظام المالي غير المصرفي في الدولة.



معدل نمو تدفقات
التحويلات المالية
إلى الدول منخفضة
ومتوسطة الدخل

2020 | -0.8%

2021 | 10.2%

2022 | 4.9%
نسبة تقديرية

المصدر: الموجز 37 لمبادرة شراكة المعارف العالمية للهجرة والتنمية (KNOMAD) التابعة لمجموعة البنك الدولي - نوفمبر 2022.

تدفقات التحويلات الدولية

تشير التقديرات إلى أن تدفقات التحويلات إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل قد زادت بنسبة 4.9% لتصل إلى 626 مليار دولار أمريكي في عام 2022. ويأتي معدل النمو القوي بعد زيادة بنسبة 10.2% في عام 2021 (وفقاً للبيانات الرسمية المنقحة). وتشير التقديرات إلى أن تدفقات التحويلات ستصل إلى 794 مليار دولار أمريكي عالمياً في عام 2022. وكانت أكبر خمس دول متلقية للتحويلات المالية في عام 2021 هي الهند والمكسيك والصين والفلبين ومصر.

ويشير موجز الهجرة والتنمية رقم 37 الصادر عن البنك الدولي إلى أن عوامل عدة أثرت على تدفقات التحويلات إلى المناطق النامية: فإلى جانب استمرار العاملين الوافدين في تحويل الأموال لمساعدة أسرهم في الوطن، فإن إعادة فتح الصناعات المختلفة في اقتصادات البلدان المضيفة قد ساهمت في تعزيز الدخل وتحسين وضع العمالة للمهاجرين.

المصدر: الموجز 37 لمبادرة شراكة المعارف العالمية للهجرة والتنمية (KNOMAD) التابعة لمجموعة البنك الدولي - نوفمبر 2022.

التحويلات المقدرة

794 مليار دولار
(قيمة تقديرية)

التحويلات حول العالم في عام 2022

المصدر: الموجز 37 لمبادرة شراكة المعارف العالمية للهجرة والتنمية (KNOMAD) التابعة لمجموعة البنك الدولي - نوفمبر 2022.

أكبر خمس دول مُتلقية للتحويلات

#	الدولة	مجموع التحويلات (دولار أمريكي)	% من الناتج المحلي الإجمالي
1	الهند	100 مليار (قيمة تقديرية)	2.9
2	المكسيك	60 مليار (قيمة تقديرية)	4.2
3	الصين	51 مليار (قيمة تقديرية)	0.3
4	الفلبين	38 مليار (قيمة تقديرية)	9.5
5	مصر	32 مليار (قيمة تقديرية)	6.9

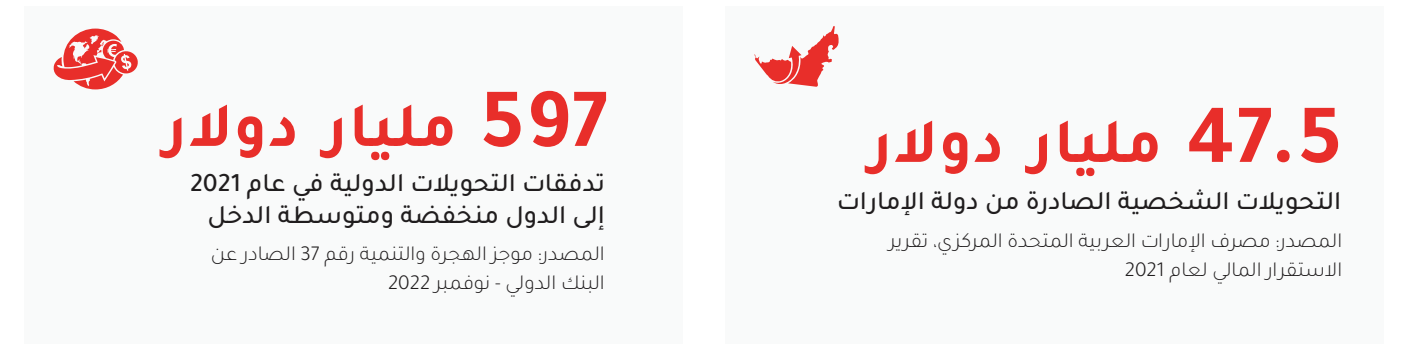
المصدر: موجز الهجرة والتنمية رقم 37 الصادر عن البنك الدولي - نوفمبر 2022

التغلب على تداعيات جائحة كوفيد-19

لقد ظلت التحويلات الموجهة من دولة الإمارات إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل مستقرة نسبياً في عام 2020 على الرغم من تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث وصلت قيمتها إلى 154.5 مليار درهم، نتيجة لحرص الوافدين على تقديم يد المساعدة والدعم لذويهم في أوطانهم ممن يواجهون ظروفاً معيشية صعبة.¹

ويُمكن أن تُعزى مرونة قطاع الصيرفة والتحويلات المالية في دولة الإمارات خلال الجائحة بشكلٍ رئيسي إلى الطفرة التي حققتها الدولة في مجال التحول الرقمي، وذلك مع اعتماد العملاء بشكلٍ متزايد على تطبيقات الهاتف المتحرك وغيرها من القنوات الرقمية لتحويل الأموال، بسبب تقييد حركة التنقل مراعاةً لتدابير السلامة والإجراءات الاحترازية. وأسهمت المبادرات الحكومية وحزم التحفيز الاقتصادي التي طرحتها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية لدعم المؤسسات والأفراد العاملين في القطاع، حيث وصل إجمالي الدعم إلى 373 مليار درهم.²

قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بدور حاسم في خضم الأزمة، وذلك عبر تبني إجراءات مرنة من شأنها ضمان كفاءة عمليات شركات الصرافة، بما في ذلك السماح لها بإنجاز التحويلات الدولية للعملاء ضمن برنامج نظام حماية الأجور.³

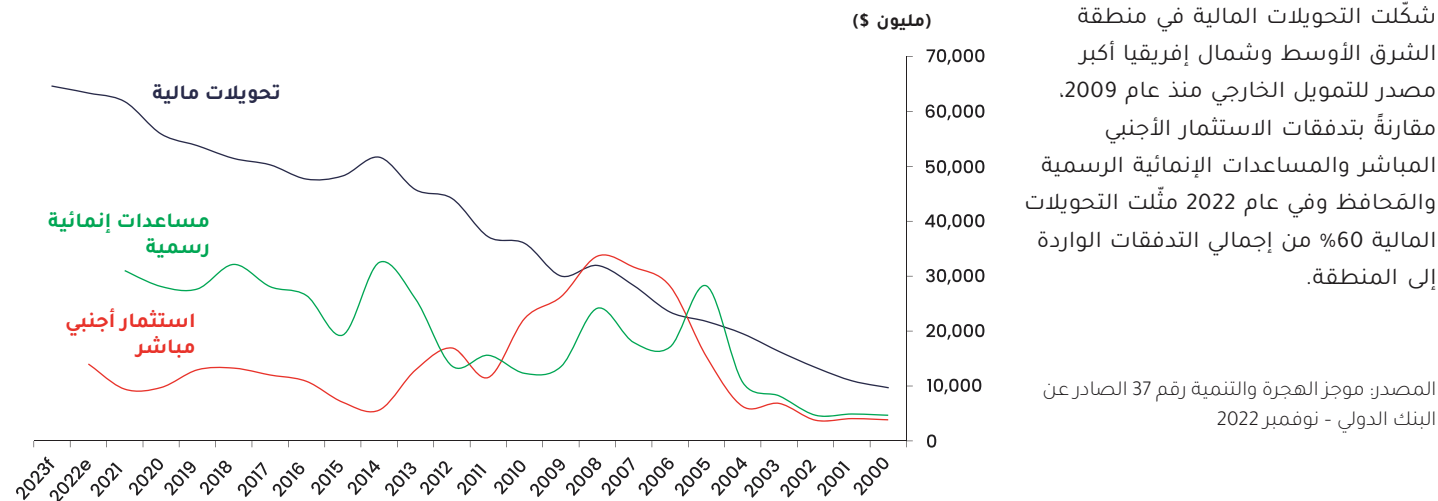


على الصعيد الدولي، شهدت تدفقات التحويلات إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل أداءً قوياً في عام 2021 لتصل إلى 597 مليار دولار أمريكي، مسجلة زيادة بنسبة 10.2% مقارنةً بالعام 2020 حيث بلغ إجمالي التدفقات 542 مليار دولار أمريكي.⁴

السيناريو العالمي

أصبحت التحويلات المالية جزءاً أساسياً من اقتصادات العالم خاصة بالنسبة للدول النامية. فمنذ عام 2016 فاقت التحويلات المالية قيمة كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدات الإنمائية الرسمية، واستثمارات المحافظ بصفحتها مصدراً رئيسياً للتمويل الخارجي المقدم إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. حتى خلال جائحة كوفيد-19، فقد أثبتت التحويلات المالية مرونتها وصمودها، بينما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 12% بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي.

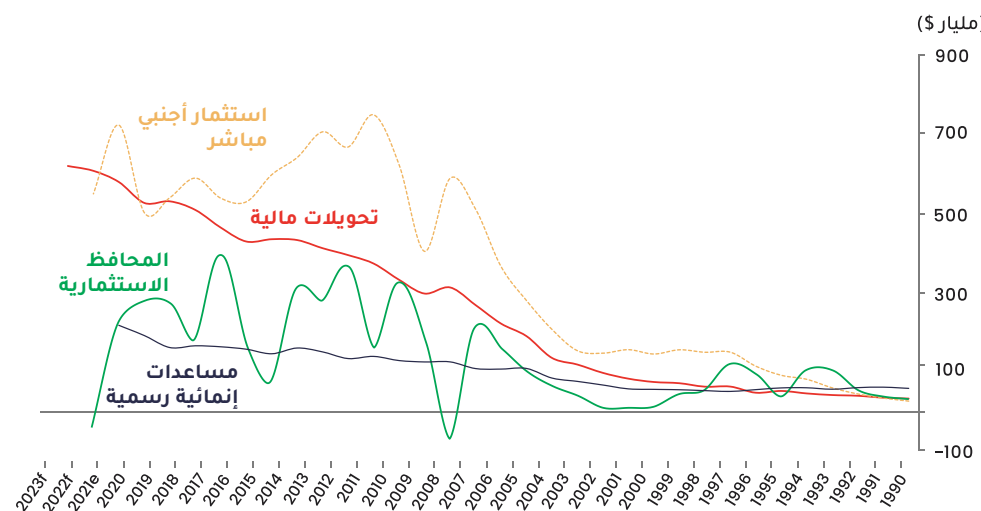
تدفقات التحويلات المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (1990-2023)



تدفقات التحويلات المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان منخفضة إلى متوسطة الدخل 2023-1990

النظرة المستقبلية لسوق التحويلات المالية

مع تزايد أعداد العاملين المهاجرين حول العالم، زادت تدفقات التحويلات المالية إلى الدول الناشئة بنسبة 5% أو ما قيمته 630 مليار دولار أمريكي في عام 2022.⁶ وبحلول عام 2030، من المتوقع أن تبلغ قيمة التحويلات المالية إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل 5.4 تريليون دولار أمريكي التي تُستخدم من قبل العائلات المُتلقية لخفض مستويات الفقر والحصول على خدمات صحية وتعليمية وسكنية وتجارية أفضل.⁷



تحقيق النمو في ما بعد الجائحة

كانت دولة الإمارات واحدة من ثلاث دول خليجية (إلى جانب البحرين وقطر) التي وصلت إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 بحلول الربع الثالث من عام 2021.⁵

وقد عزز تخفيف القيود والإجراءات الاحترازية المصاحبة لجائحة كوفيد-19 والتعميم السريع للقاحات من تعافي دولة الإمارات اقتصادياً، مما ساهم في زيادة التحويلات المالية الموجهة للخارج بشكلٍ كبير، لتنمو بنسبة 11.4% أو ما يعادل 17.8 مليار درهم، حيث بلغ مجموعها 174.6 مليار درهم.

174.6 مليار درهم

التحويلات الشخصية الصادرة في عام 2021

↑ 11.4%

نسبة الزيادة في التحويلات الشخصية الصادرة في عام 2021

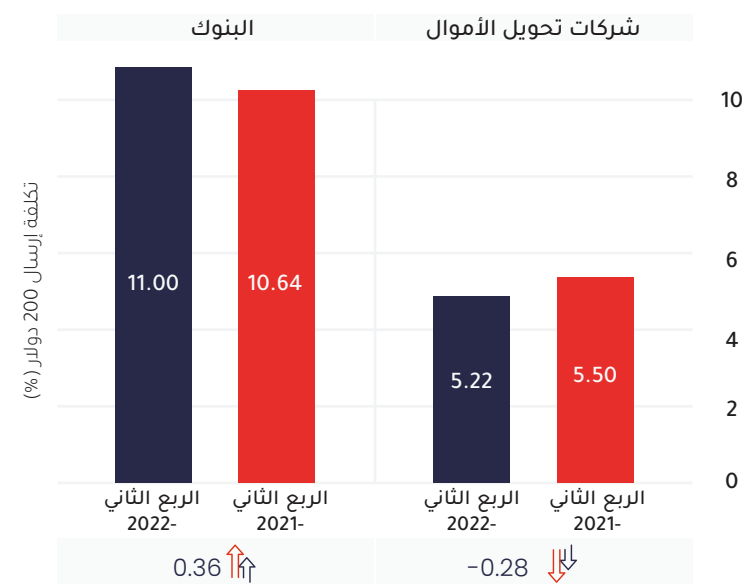
المصدر: التقرير السنوي لعام 2021 الصادر عن المصرف المركزي

محركات نمو القطاع

ومع استمرار الدور الحيوي الذي تقوم به التحويلات المالية للحد من الفقر وتعزيز التقدم الاقتصادي، هناك مُحفزات مهمة تدفع النمو الإيجابي لقطاع الصيرفة والتحويلات المالية في دولة الإمارات.

أما محركات النمو الرئيسية التي تركت أثراً ملحوظاً على قطاع التحويلات المالية في دولة الإمارات فهي التكلفة المنخفضة للتحويلات، والنمو الاقتصادي المطرد، وزيادة الطلب على الأيدي العاملة. وتُعد هذه المحركات بمثابة عوامل ضرورية للتعامل مع المشهد المتغير بالقطاع، وتحزّي فرص جديدة، وإستكشاف الاتجاهات التي سوف تُشكّل مستقبل القطاع.

متوسط إجمالي تكاليف التحويلات المالية عالمياً: البنوك مقارنة بشركات تحويل الأموال



المصدر: تقرير أسعار التحويلات في العالم - البنك الدولي، يونيو 2022

سجّل متوسط التكلفة العالمية للحوالات المالية بقيمة 200 دولار أمريكي المُرسلة عبر مُقدمي خدمات تحويل الأموال الأربعة الرئيسيين (البنوك، شركات تحويل الأموال، مشغلي شبكات الهواتف المتحركة، مكاتب البريد) نحو 6,01% في الربع الثاني من عام 2022. من جهة أخرى، تظل دولة الإمارات واحدة من الدول التي تتمتع بنظام تحويل أموال منخفض التكلفة، حيث يبلغ متوسط تكلفة التحويلات المالية الدولية 3%. كما أشار تقرير البنك الدولي إلى أن رسوم التحويلات المالية من دولة الإمارات إلى دول شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي، وخاصة الفلبين، تُعد من بين الأقل تكلفة على مستوى العالم.

6.01%

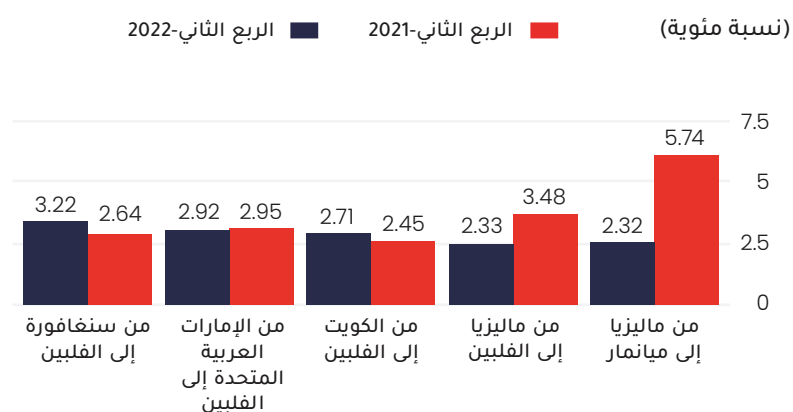
متوسط التكلفة العالمية لإرسال 200 دولار أمريكي عبر البنوك وشركات تحويل الأموال ومشغلي شبكات الهواتف المتحركة ومكاتب البريد في الربع الثاني من عام 2022

المصدر: تقرير أسعار التحويلات في العالم - البنك الدولي، يونيو 2022

3%

متوسط تكلفة إرسال التحويلات من دولة الإمارات

المسارات الخمس الأقل تكلفة للتحويلات المالية



المصدر: موجز الهجرة والتنمية رقم 37 الصادر عن البنك الدولي - نوفمبر 2022

انخفاض تكلفة التحويلات المالية

يتضمن جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 مؤشرات تتصل بالهجرة، مما يؤكد مساهمة التحويلات المالية بشكل ملحوظ في تحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة. ومن المستهدفات التي تدرج تحت أهداف التنمية المستدامة، خفض تكاليف المعاملات الخاصة بالتحويلات المالية إلى أقل من 3% وإرسال الأموال إلى كافة الدول المستقبلة للتحويلات مقابل رسوم تبلغ 5% أو أقل، وذلك بحلول عام 2030 (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 10ج1).⁸

وقد كشف تقرير أسعار التحويلات في العالم - الصادر عن البنك الدولي الذي يقوم برصد تكاليف التحويلات على مستوى المناطق الجغرافية من حول العالم - أن إرسال الأموال من خلال مقدمي خدمات تحويل الأموال أو شركات الصرافة يُعد أقل كلفة نسبياً مقارنةً بالبنوك، التي تقدم الخدمة بتكلفة أعلى، بزيادة قدرها 11% في المتوسط.

المصدر: الموجز 37 لمبادرة شراكة المعارف العالمية للهجرة والتنمية (KNOMAD) التابعة لمجموعة البنك الدولي - نوفمبر 2022

#	إرسال 200 دولار أمريكي من دولة الإمارات إلى:	متوسط التكلفة بالدولار الأمريكي	متوسط التكلفة % الربع الثالث 2022
1	مصر	6.8	3.4
2	الهند	4.4	2.2
3	الفلبين	5.5	2.7
4	*باكستان	مجاناً	---
5	بنغلاديش	4.35	2.2

لا يتم فرض رسوم على التحويلات المُرسلة إلى باكستان التي تزيد قيمتها عن 100 دولار أمريكي ويتم فرض رسوم بنسبة 5.4% على المبالغ التي تقل قيمتها عن 100 دولار أمريكي

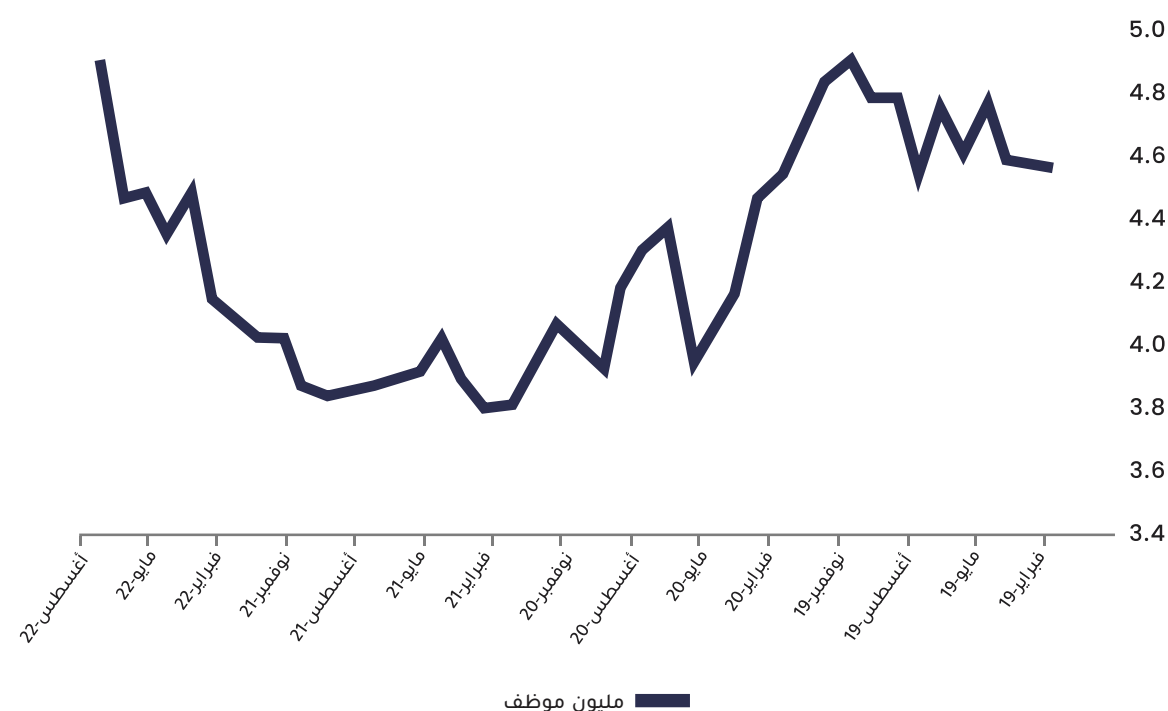
النشاط الاقتصادي	%
المعلومات والاتصالات	4.3%
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	2.8%
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه: أنشطة إدارة النفايات ومعالجتها.	2.7%
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	2.4%
التعليم	2.2%
أنشطة الرعاية الصحية والعمل الاجتماعي	1.6%
أنشطة الأسر كآرباب عمل	0.9%
أنشطة الفنون والترفيه والخدمات الأخرى	0.7%

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (كما ورد في التقرير الاقتصادي ربع السنوية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي - الربع الثالث 2022)

أدت الخطط والجهود المبذولة لدولة الإمارات في تحقيق التنوع الاقتصادي إلى فتح أسواق جديدة ودفع تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص. وتُمثل أكثر من 94% من الشركات العاملة في دولة الإمارات. يشير التقرير الاقتصادي ربع السنوي الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى أن أعداد الموظفين في القطاع الخاص وإجمالي قيمة الأجور استمرت في الزيادة بشكل ملحوظ على أساس سنوي. إن الاقتصاد المزدهر للدولة يتيح للوافدين المقيمين التمتع بالاستقرار المالي، ومن ثم يؤدي إلى قفزة في التحويلات المالية وبالتالي زيادة نمو قطاع الصيرفة والتحويل المالي.

المصدر: التقرير الاقتصادي ربع السنوية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي - الربع الأول 2022

المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر لعدد موظفي القطاع الخاص بناءً على بيانات نظام حماية الأجور



المصدر: التقرير الاقتصادي ربع السنوي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي - الربع الثاني 2022

إن انخفاض تكاليف التحويلات المالية يعني تقليل التكلفة المالية على الوافدين ومن جهة أخرى زيادة الدخل بالنسبة للعائلات المقيمة في الدول النامية. وبالنظر إلى هذه الأسباب، يُفضّل مُرسلو التحويلات المالية إرسال الأموال من خلال شركات الصرافة العاملة في دولة الإمارات، مما يساهم في تحقيق المزيد من النمو للقطاع.

انتعاش الحركة التجارية وارتفاع الطلب على الأيدي العاملة

إن الرؤية الاستراتيجية التي تتبناها حكومة دولة الإمارات تساهم بشكل كبير في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني، حيث أدت أهداف الأجندة الوطنية المتمثلة في التحول إلى اقتصاد المعرفة إلى إطلاق القدرات الهائلة الكامنة في مختلف القطاعات، وتعزيز تنافسية الحركة التجارية والصادرات غير النفطية، بالإضافة إلى إتاحة وفرة من فرص العمل في دولة الإمارات.

وباعتبارها من أهم مراكز التجارة الدولية في العالم،⁹ فقد وصلت قيمة العمليات التجارية غير النفطية لدولة الإمارات إلى 1.058 تريليون درهم أو 288.06 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من عام 2022، بارتفاع بلغت نسبته 17% مقارنة بعام 2021.¹⁰ كما شهدت دولة الإمارات توسعاً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الكلي خلال الربع الثالث من عام 2022، بتحسّن ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وذلك بفضل انتعاش النشاط الاقتصادي في عدة قطاعات.

المصدر: التقرير الاقتصادي ربع السنوي الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي - الربع الثاني 2022

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي في دولة الإمارات

الناتج المحلي الإجمالي الكلي	2019	2020	2021	الربع الأول 2022	الربع الأول 2023
الناتج المحلي الإجمالي الكلي	1.1	-5.0	3.9	7.6	3.9
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	2.7	-5.4	5.8	6.1	4.2
الناتج المحلي الإجمالي النفطي	-2.6	-3.8	-0.7	11.0	3.0

المصدر: التقرير الاقتصادي ربع السنوي الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي - الربع الثالث 2022

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي-2021

النشاط الاقتصادي	%
تجارة الجملة والتجزئة: إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	17.1%
التصنيع	14.6%
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	12.2%
أعمال البناء	12.0%
نشاط الإدارة العامة والدفاع	8.0%
الأنشطة العقارية	7.5%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	5.6%
النقل والتخزين	5.4%

أبرز الاتجاهات والتطورات

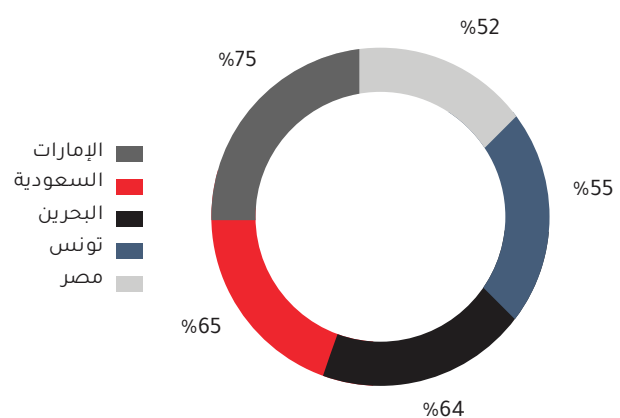


2.5 مليار دولار

قيمة سوق التكنولوجيا المالية في
دولة الإمارات لعام 2022

المصدر: وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

المؤشر العام للتكنولوجيا المالية في الدول العربية FinxAr



المصدر: المؤشر العام للتكنولوجيا المالية في الدول العربية FinxAr

سجلت استثمارات التكنولوجيا المالية العالمية في النصف الأول من عام 2022 ما قيمته 107.8 مليار دولار أمريكي من خلال 2,950 صفقة. وكانت القطاعات الفرعية التي جذبت أكبر تمويل هي المدفوعات، وقواعد البيانات المتسلسلة (البلوك تشين)، والعملات الرقمية، وتكنولوجيا التأمين، والتكنولوجيا النظامية، والأمن الإلكتروني، وتكنولوجيا إدارة الثروات.

المصدر: تقرير التكنولوجيا المالية للنصف الأول من عام 2022 - KPMG

استكشاف الاتجاهات والتطورات الرئيسية في قطاع التكنولوجيا المالية يُعد خطوة أساسية لاستشراف مستقبل قطاع الصيرفة والتحويل المالي في دولة الإمارات والعالم. لقد أسهم ظهور منصات التكنولوجيا المالية "فينتك"، والطلب المتنامي على حلول الدفع المتنقل والخيارات الجديدة المتاحة لتحويل الأموال في حدوث تغييرات أساسية ومتسارعة في القطاع بالمستقبل القريب.

تطور منصات التكنولوجيا المالية (فينتك)

عملت الاستراتيجية الوطنية لدولة الإمارات الرامية إلى أن تصبح الدولة قاطرة للتحويل الرقمي على تحفيز الظهور المتسارع لمنصات التكنولوجيا المالية (فينتك). تقود دولة الإمارات سوق التكنولوجيا المالية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي يُقدَّر أن تبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2022.¹² بالإضافة إلى ذلك، تتضمن مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية 2033 توليد قيمة اقتصادية جديدة من التحويل الرقمي نحو الاقتصاد الجديد بمتوسط 100 مليار درهم سنوياً.¹³

وتعكس نتائج المؤشر العام للتكنولوجيا المالية في الدول العربية FinxAr الذي أطلقه صندوق النقد العربي الجهود الحثيثة التي تبذلها دولة الإمارات في دعم وتعزيز اعتماد التكنولوجيا المالية. فقد حققت دولة الإمارات المركز الأول بنسبة متوسطة بلغت 75%، وذلك على ستة مؤشرات رئيسية هي السياسات والقوانين واللوائح، ومستوى الطلب أو الاستفادة من المبادرات لدفع الخدمات والتقنيات الرقمية المالية، وإمكانية الوصول إلى التمويل، وتنمية المواهب، والبنية التحتية للأسواق المالية، والتعاون والشراكات.

وبخلاف ما سبق، فمن الضروري ملاحظة أن حوالي 60% من الوافدين المقيمين في دولة الإمارات هم من الطبقة العاملة، ممن لا يستوفون الحد الأدنى لشروط الراتب لفتح حساب مصرفي.¹¹ وبالنظر إلى ذلك، فإن شركات الصرافة تقوم بدور حيوي في دولة الإمارات، وذلك لقيامها بتمكين الفئة غير المؤهلة لفتح حساب مصرفي من الاستفادة من خدمات مالية مثل مدفوعات الأجور وتحويل الأموال إلى بلدانهم، ومن ثم دفع النمو المستمر لقطاع الصيرفة والتحويل المالي.

النسبة المئوية	مستويات المهن
11.7%	المديرون
18.5%	الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية
12.3%	فنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية
6.5%	المهن الإدارية الكتابية
15.2%	مهن الخدمات والبيع
1.5%	العمالة الماهرة في الزراعة وصيد الأسماك والثروة الحيوانية
12.5%	الحرفيون في البناء والمهن الاستخراجية والحرفيون الآخرون
6.7%	مشغلو الآلات والمعدات ومجموعها
15.0%	المهن البسيطة
0.2%	غير مذكور
100%	الإجمالي

المصدر: مسح القوى العاملة 2020 - المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

أهم قطاعات الاستثمار العالمية في التكنولوجيا المالية للنصف الأول من 2022

القطاع	قيمة الاستثمار
المدفوعات	43.6 مليار دولار أمريكي
قواعد البيانات المتسلسلة (البلوك تشين) والعملات الرقمية	14.2 مليار دولار أمريكي
تكنولوجيا التأمين	3.8 مليار دولار أمريكي
التكنولوجيا التنظيمية	5.6 مليار دولار أمريكي
الأمن الإلكتروني	1.2 مليار دولار أمريكي
تكنولوجيا إدارة الثروات	440 مليون دولار أمريكي

المصدر: تقرير التكنولوجيا المالية للنصف الأول من عام 2022 - KPMG

لقد أدى ظهور شركات التكنولوجيا المالية إلى زيادة مستوى المنافسة في السوق لذلك من الضروري أن تطلق شركات الصرافة خدمات مبتكرة وغير تقليدية وأن تكون أكثر قدرة على المنافسة في تقديم منتجات مالية جديدة لتلبية المتطلبات المتزايدة للمتعامل. ومن الضروري أيضاً الحصول على أقصى دعم حكومي لتطوير نظام يضمن إمكانية التعايش والازدهار.

ولأن تبني التحول الرقمي أصبح ضرورة حتمية فإن هناك حاجة ملحة لتبني الاتجاهات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية في قطاع الصيرفة والتحويلات المالية من أجل تعزيز نمو القطاع، مثل نظام نموذج الدفع الآجل ومنصات المستشار الآلي.

نموذج الدفع الآجل

مع استمرار التوسع في عمليات التجارة الإلكترونية أصبح نموذج الدفع الآجل اتجاهًا متنامياً في قطاع التجزئة بدولة الإمارات وذلك لأن التمكن من الدفع على أقساط عند الشراء باستخدام بطاقات الائتمان أو بطاقات الخصم المباشر من دون فوائد يجعل الشراء الآجل جذاباً ومواتياً للمستهلكين من جيل الألفية الجديدة. واستناداً إلى تقرير صادر عن RedSeer فإن 10% من المستهلكين عبر الإنترنت في دولة الإمارات قد استفادوا من خدمات الدفع الآجل في عام 2020 ويتوقع زيادة هذه النسبة إلى 30% بحلول عام 2026 بقيمة التثمانية تزيد عن 2 مليار دولار أمريكي.¹⁴

منصات المستشار الآلي

لقد زاد الإقبال على اعتماد منصات المستشار الآلي في السنوات الأخيرة تزامناً مع قيام العديد من الشركات على تقديم خدمات المستشار الآلي، وهي عبارة عن منصات تستخدم الخوارزميات لتحليل ملف المستخدم بشكل كامل وشامل لبناء محفظة مخصصة لتحقيق أهداف المستخدم تتناسب مع درجة تقبل المستخدم لتحمل المخاطر وتمثل العوامل الرئيسية الداعمة لنمو هذا القطاع في الرسوم المنخفضة وسهولة الوصول إلى هذه المنصات والشفافية وميزات التخصيص التي تقدمها هذه المنصات. ومن المتوقع وصول قيمة أصول هذا القطاع في دولة الإمارات إلى 1.59 مليار دولار أمريكي في عام 2022 بنمو سنوي يبلغ 18.33% لتصل إلى ما يقدر بنحو 3.68 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2027.¹⁵

الطلب المتنامي على حلول الدفع عبر الأجهزة المتنقلة

أظهرت نتائج مؤشر التسوق الرقمي العالمي الصادر عن Pymnts و CyberSource أن 30.3% من عملاء المشاركين الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات يستخدمون المحافظ الرقمية للدفع عبر الإنترنت مقارنة بالعملاء الذين يدفعون داخل المتجر الذين بلغت نسبتهم 4.8%.¹⁶ وتسهم المزايا التي تتيحها الحلول المتنقلة مثل الأمان والسهولة في تعزيز الطلب المتنامي على وسيلة الدفع هذه. فقد شهدت دولة الإمارات نمواً متسارعاً في مجال أنظمة الدفع عبر الأجهزة المتنقلة إلى جانب الزيادة الثابتة في عدد مستخدمي الهواتف الذكية الذي وصل بالفعل إلى 9.8 مليون مستخدم كما في عام 2022.¹⁷

والجدير بالذكر أن الدفع باستخدام الأجهزة المتنقلة كان قد نما بشكل متسارع في دولة الإمارات حتى قبل جائحة كوفيد-19، حيث زاد بنسبة 9% في المتوسط سنوياً بين عامي 2014 و 2019.¹⁸

وشهدت المدفوعات اللا تلامسية عبر الأجهزة المتنقلة توسعاً غير مسبوق مع بداية الجائحة. ففي دراسة أجريت من قبل شرطة دبي ودائرة الاقتصاد والسياحة وشركة فيزا حول تأثير جائحة كوفيد-19 على عادات التسوق والدفع لدى المستهلكين، تبين أن 71% من المشاركين الذين شملهم المسح يستخدمون المدفوعات الرقمية،

ويقوم 46% منهم فقط باستخدام محافظ الأجهزة المتنقلة. وكانت الأسباب الرئيسية لتفضيل طرق الدفع الرقمية هي الثقة المتزايدة في أمانها وسرعتها وسهولة استخدامها وقبولها الواسع ومحدودية الحاجة للتواصل البشري.¹⁹

كما توقعت الدراسات أن يحدث تحوّل جوهري في التفضيلات الخاصة بالمدفوعات بعد جائحة كوفيد-19. فقد أظهر تقرير مستقبل المدفوعات في الشرق الأوسط الصادر عن شركة ماكنزي للأبحاث أن 60% من الأشخاص في منطقة الشرق الأوسط يعتقدون أن الدفع من خلال المحافظ الرقمية سيكون الوسيلة الأكثر تفضيلاً خلال السنوات الخمس المقبلة.

وتسعى شركات الصرافة والتحويلات المالية الآن إلى تحقيق الاستفادة من هذا الاتجاه وتتسابق فيما بينهما لتقديم حلول الدفع عبر الهاتف المتنقل إلى جانب خدمات تحويل الأموال وذلك ضمن جهود القطاع لتبني التحول الرقمي وتعزيز تجربة العملاء.

9.8 مليون

مستخدم لأجهزة الهواتف الذكية في دولة الإمارات

المصدر: غلوبال ميديا إنسايت

30.3%

نسبة عملاء المشاركين الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات ممن يستخدمون المحافظ الرقمية

المصدر: مؤشر التسوق الرقمي العالمي لعام 2022

46%

نسبة المقيمين في دولة الإمارات ممن استخدموا المحافظ الرقمية خلال جائحة كوفيد-19

المصدر: دراسة شرطة دبي ودائرة الاقتصاد والسياحة وشركة فيزا حول تأثير جائحة كوفيد-19 على عادات التسوق والدفع لدى المستهلكين

إتاحة فرص واعدة للنمو والازدهار

في عام 2022، أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة برنامج المدفوعات المحلية الذي يشكل بوابة إلكترونية آمنة وفعالة للمدفوعات عبر الإنترنت، مما سيؤدي بلا شك إلى انخفاض ملحوظ في تكلفة المعاملات الرقمية لجميع الأطراف المعنية بما في ذلك المستهلكين والتجار وشركات الصرافة والمؤسسات المالية الأخرى.

دعم المصرف المركزي ودوره في صناعة القرار

في إطار تعزيز التعاون بين مجموعة مؤسسات الصيرفة والتحويل المالي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تم تأسيس مجموعة عمل دائمة لتوفير منصة متخصصة تُمكن كلا الطرفين من مناقشة التحديات التي تواجه قطاع الصيرفة وتحويل الأموال، ووضع أفضل الحلول وتقديم التوصيات التي من شأنها تعظيم المنافع لجميع الأطراف المعنية.

“تهدف مجموعة العمل الدائمة إلى بحث مجموعة من الخيارات التي قد يضعها المصرف المركزي في الاعتبار للمساهمة في الحد من المخاطر وزيادة الكفاءة للمعاملات العابرة للحدود ومتعددة العملات. كما ستسهم المجموعة أيضاً في العمل كحلقة وصل بين المساهمين الرئيسيين في القطاع والجهة التنظيمية.

وتعمل المشاورات المنتظمة مع شركات الصرافة، قبل وبعد الإعلان عن القوانين والأنظمة الجديدة، على ضمان تنفيذ الأنظمة والعمليات والإجراءات على أرض الواقع وبالتالي تأدية الغرض منها، مما يتيح فرصاً أفضل للتنفيذ الفعال والحد من الإجراءات الروتينية التي تواجه المتعاملين.”

- أسامة آل رحمة
مستشار مجلس إدارة المجموعة

برنامج المدفوعات المحلية

“إن الثورة الرقمية العالمية التي أتاحت للمتعاملين إنجاز المعاملات المالية عبر تطبيقات الهاتف المتحرك أو المنصات الإلكترونية، تفرض ضرورة إطلاق بوابة إلكترونية للمدفوعات المحلية تقدم خدمات التحويل المالي مقابل حد أدنى للرسوم أو من دون رسوم إضافية، مما يوفر الكثير من الوقت والمال والجهد في عالمنا الذي يسير بوتيرة متسارعة.”

- راجيف ريانشوليا
أمين المجموعة

تفرض منصات المدفوعات الدولية رسوم تنفيذ على كل معاملة دفع ففي الولايات المتحدة وحدها في عام 2021 سجّلت قيمة الرسوم البنكية التي سددها المحلات التجارية التي تقبل الدفع ببطاقات الائتمان والخصم المباشرة والبطاقات المدفوعة مسبقاً نحو 137.83 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 24.3% مقارنة بالعام السابق.²² وخلال الربع الأول من سنة 2022 أعلنت كل من ماستركارد وفيزا عن تطبيق زيادة على رسوم بطاقات الائتمان لتجار التجزئة في جميع أنحاء العالم، وتتراوح رسوم معاملات البطاقات بين 1% و3% من مبلغ المعاملة، هذا بالإضافة إلى الرسوم الموحدة.²³

ومن هنا تتضح عدة مزايا لتطوير برنامج للمدفوعات المحلية. ففي الكويت على سبيل المثال أطلقت شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت) بوابة دفع إلكترونية تتيح للجهات الحكومية والخاصة إمكانية تحصيل الرسوم الخاصة بالخدمات والمنتجات عبر الإنترنت. وبالإضافة إلى مزايا السرعة والأمان تعمل بوابة الدفع المحلية على تيسير إجراءات تنفيذ المعاملات الإلكترونية في الدولة وتسهم في نمو الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع المتعاملين على استخدام البطاقات المصرفية في الدفع بدلاً من الأوراق النقدية.²⁴ وقد أثمرت عمليات التكامل بين الجهات الحكومية والخاصة والمتعاملين والبنوك، عن الحد من تراكم رسوم التنفيذ الإضافية أو مصاريف المعاملات المتنوعة الأخرى.



خيارات متزايدة لإرسال الأموال

حازت تحويلات الأموال باستخدام الهواتف المتنقلة على ثقة المستهلكين في دولة الإمارات بشكل ملحوظ. فقد أظهرت دراسة تناولت مؤشر المدفوعات الجديدة لعام 2022 أجرتها شركة ماستركارد أن 55% من المشاركين في الدراسة أكدوا شعورهم بالأمان عند استخدام التطبيقات المتنقلة لتحويل الأموال.²⁰

وعلى المستوى العالمي ارتفعت التحويلات المالية التي تمت من خلال القنوات المتنقلة بنسبة 48% في عام 2021، لتصل قيمتها إلى 16 مليار دولار أمريكي. كما ساهمت التحويلات التي تم إنجازها عبر الأجهزة المتنقلة بشكل كبير في المحافظة على التدفقات خاصة خلال جائحة كوفيد-19.²¹

أصبحت العديد من التحويلات المالية المحلية والدولية تتم اليوم عبر تطبيق الهواتف الذكية والمحافظ الرقمية، حيث يمكن للمستخدمين إرسال الأموال مباشرة إلى حساب بنكي أو محفظة رقمية، أو عبر أنظمة التحويل “من النظر إلى النظر” باستخدام أرقام الهاتف أو رموز الاستجابة السريعة أو الرسائل النصية القصيرة.

تسعى شركات الصرافة الآن إلى الانضمام إلى المنافسة من خلال تطوير خيارات إرسال الأموال وتحديث خدماتها بشكل متواصل، الأمر الذي يستدعي بناء شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية لتطوير بنية تحتية متقدمة لعمليات تحويل الأموال وتقديم خيارات تحويل أسرع وأسهل للعملاء.

16 مليار دولار

تدفقات التحويلات المالية التي تمت من خلال الأجهزة المتنقلة في عام 2021

المصدر: MobileRemit Africa

55%

من المشاركين في الاستبيان في دولة الإمارات أعربوا عن إحساسهم بالأمان عند إرسال الأموال عبر تطبيقات الهاتف المتحرك

معالجة التحديات

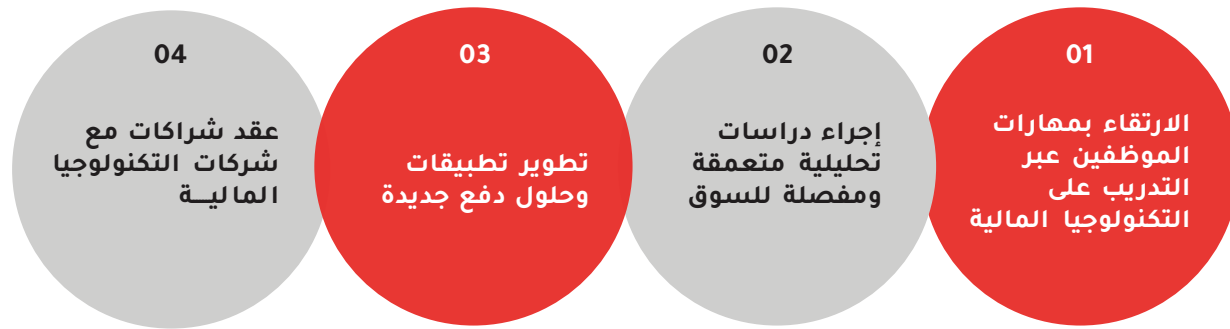
المشهد التنافسي

بالتزامن مع جهود دولة الإمارات المكثفة لتحسين منظومتها المالية، دأبت شركات الصرافة والتحويلات المالية في الدولة على استحداث استراتيجيات مدروسة من أجل توفير خدمات عالية الجودة لعملائها، ووضع خارطة طريق تتوافق مع الأولويات الاستراتيجية للحكومة.

السعي إلى تحقيق نمو مستدام

أدى التحول الدؤوب نحو التحول الرقمي إلى ظهور حاجة ماسة لتقنيات فائقة الابتكار من أجل تلبية الطلبات دائمة التغيير في قطاع التحويلات المالية. فجهود شركات الصرافة العاملة بدولة الإمارات تنصب حالياً على الاستثمار بشكل ملحوظ في توحيد وتبسيط بنيتها التحتية الرقمية، وذلك لتوفير خدمات تحويل رقمية آمنة وموثوقة لعملائها، ورفع كفاءة أعمالها لمواجهة المنافسة في المستقبل.

أنشطة تم تقديمها لدعم تبني التحول الرقمي



تقوم شركات الصرافة والتحويلات المالية العاملة في دولة الإمارات حالياً بوضع وتنفيذ خطط متقدمة لمواكبة التحول واسع النطاق للقطاع نحو التحول الرقمي.

وفي الوقت الراهن يُعد الارتقاء بمهارات القوى العاملة في هذا القطاع أمراً ضرورياً لإكساب الموظفين المعارف والمهارات الكافية وذلك من خلال تنظيم الحلقات التدريبية وورش العمل المتخصصة في التكنولوجيا المالية ومواكبة بيئة العمل المتغيرة للاستجابة للعادات المتغيرة للمستهلكين، وتوفير حلول جديدة تُعزز تجربة العملاء وتتبنى شركات الصرافة على تبني نهج يركز على العميل، مما يعني إجراء دراسات تحليلية مفصلة عن السوق والتعرف على أحدث الاتجاهات واحتياجات العملاء بصفة دورية، ومراقبة وتحسين كل مرحلة من مراحل رحلة العميل.

كما تقوم شركات الصرافة اليوم استحداث حلول وتطبيقات دفع جديدة تتيح المزيد من الميزات المتطورة لرفع الكفاءة، وضمان تجربة عملاء سليمة وتفاعلية، واستقطاب مختلف شرائح المتعاملين. وعقدت شركات الصرافة شركات مع مؤسسات التكنولوجيا المالية وذلك ضمن جهودها المستمرة لتحفيز نمو الأعمال بهدف توفير حلول دفع رقمي متطورة، تتيح تمكين العملاء من الدفع مباشرة إلى الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية ومواقع استلام الأموال في الدول المختلفة.

وأحرزت دولة الإمارات حالياً المرتبة الثامنة في قائمة أكثر الاقتصادات غير النقدية في العالم،²⁶ وترى شركات الصرافة والتحويلات المالية أن هذا الإنجاز بمثابة فرصة لإثبات مرونتها، من خلال تقديم عروض ومنتجات متطورة بما يساهم في ترسيخ مكانة الإمارات كواحدة من أكبر مصدري التحويلات المالية على مستوى العالم.

يوصل قطاع الصيرفة والتحويلات المالية تحقيق المزيد من النمو بفضل الدعم الكبير الذي يحظى به من قبل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ويسعى القطاع بشكل حثيث لاتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان نزاهة النظام المالي والارتقاء بمكانته وتحقيق الاستفادة المثلى من الفرص الجديدة وتوفير بيئة محفزة تساهم في ازدهار مشهد الأعمال، وهناك حاجة ماسة للوصول إلى فهم شمولي ومتعمق للتحديات الراهنة التي تواجه القطاع، وبحث الأساليب العملية من أجل بناء منظومة مستدامة في ظل المعوقات المستحدثة.

الحسابات المصرفية الخارجية

تعتمد شركات الصرافة على حسابات البنوك المرابطة لتسهيل تحويل الأموال خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، ومع ذلك، تواجه شركات تحويل الأموال صعوبات متزايدة في العثور على بنوك مرابطة لتقديم خدمات تحويل الأموال عبر الحدود بسبب ممارسات عدم المخاطرة.

“بدلاً من تقييم كل مؤسسة بناءً على جدارتها قامت العديد من البنوك الخارجية التي تعتمد نهج تفادي المخاطر بتصنيف قطاع أعمال الخدمات المالية على أنه قطاع عالي المخاطر ورفضت تقديم الخدمات المصرفية بالمرابطة لجميع الأعمال في القطاع.”

— أنطوني جوس
أمين المجموعة

لقد أثرت ممارسات عدم المخاطرة على العلاقات المصرفية مع البنوك المرابطة التي شهدت انخفاضاً بنسبة 25% في الفترة من 2011 إلى 2020، وفقاً لتقرير بنك التسويات الدولية (BIS).²⁵

الإصدارات المنشورة على مستوى القطاع

لتوفير معلومات كافية وموثوقة ومُحدّثة عن قطاع الصيرفة وتحويل الأموال فإن هناك حاجة ملحة لنشر مواد متخصصة تشمل التقارير السنوية وربع السنوية ونتائج الأبحاث والمقالات الصحفية ودراسات الجدوى والوثائق الأخرى ذات الصلة التي تلقي الضوء على تطورات السوق والاتجاهات الناشئة والقضايا الراهنة الأخرى التي تهم أصحاب المصلحة والجمهور.

السلطات التنظيمية الأخرى

يتم ترخيص أعمال الصرافة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بينما يتم تنظيم شركات التكنولوجيا المالية “فينتك” من قبل المناطق الحرة المالية.

“يتعين على شركات الصرافة التقليدية المرخصة من قبل المصرف المركزي تبني النهج القائم على التعاون كي تتمكن من منافسة شركات التكنولوجيا المالية المرخصة في المناطق الحرة. إذ أن عناصر الابتكار والسرعة التي يمكن لشركات التكنولوجيا المالية تقديمها تستكمل البنية التحتية وقاعدة العملاء التي تمتلكها شركات الصرافة. وهذا يعني أن شركات الصرافة في دولة الإمارات تمتلك القدرات التي تؤهلها لتعزيز القيمة التي تقدمها شركات الخدمات المالية بفضل تطور تكنولوجيا الخدمات المالية ومنتجات الصيرفة.

تعمل شركات التكنولوجيا المالية الحديثة على حل نقاط الضعف المتخصصة عبر الإنترنت بالكامل، ويمكن لشركات الصرافة بفضل لوائحها الصارمة ومعايير إدارة المخاطر والامتثال لديها أن تعمل كجسر مادي رقمي بين المتعامل وحاجته إلى تحويل الأموال إلى وطنه.

وهناك اتجاه متنامي بإعادة توظيف شركات الصرافة كمراكز خدمات لتلبية احتياجات المؤسسات المالية والبنوك ومقدمي الخدمات العامة مثل شركات الاتصالات وشركات التأمين وما إلى ذلك. وبعد أن أثبت مفهوم “الصيرفة المفتوحة” نجاحه، اتجهت أعداد متزايدة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للانضمام إلى البنية التحتية لشركات الصرافة الخاضعة للرقابة لتقديم الخدمات إلى العملاء التجاريين وتوفير حلول مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم. لقد أصبح التفاعل مع العملاء ضرورة قصوى ويتعين على شركات الصرافة التركيز على هذا الجانب وتطويره.”

— أديب أحمد
نائب رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة



أسامة آل رحمة
مستشار مجلس الإدارة

أسامة آل رحمة أحد الأعضاء المؤسسين لمجموعة مؤسسات الصيرفة والتحويل المالي، ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 30 عاماً في قطاع التحويلات المالية والمدفوعات، وله إسهامات كبيرة في رفع معايير الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل القطاع.

حصل أسامة آل رحمة على دبلوم الدراسات العليا في الإدارة من جامعة هال بالمملكة المتحدة، وشهادة الدراسات العليا في هندسة الإلكترونيات من جامعة البحرين. وقد تخرج في البرنامج التنفيذي للإدارة الحكومية من جامعة هارفارد - في كلية دبي للإدارة الحكومية - كما حصل على العديد من الدورات التنفيذية في الخطط الاستراتيجية والتمويل من جامعة كوينز في كندا، بالإضافة إلى شهادة في مجال التكنولوجيا المالية من جامعة هارفارد.



عماد المالك
الأمين المساعد لصندوق المجموعة

يشغل عماد المالك حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة شرف للصرافة، وقد شغل قبل ذلك منصب المدير العام لشركة الغرير الدولية للصرافة في الفترة من عام 2015 حتى مايو 2021، وقد اشتهر بأنه أحد رواد الأعمال الشباب الأكثر ديناميكية في قطاع الصرافة ويتمتع بخبرة طويلة في العمليات والإدارة الإستراتيجية، ويعد عماد واحداً من رواد القطاع، ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 20 عاماً في قطاع الصرافة وتحويل الأموال، تمتع خلالها بمعرفة متعمقة وخبرة استراتيجية تؤهله لتطوير قدرات الأعمال وقيادة نماذج التوسع.

نجحت شركة الغرير الدولية للصرافة تحت إدراته في أن تصبح مساهماً رئيسياً في القطاع، وتمكنت من الوصول إلى آفاق جديدة في أعمال التحويلات المالية وعمليات صرف العملات.



أنطوني جوس
أمين خزانة مجموعة

يتولى أنطوني جوس إدارة شركة جوي أوكاس للصرافة التي تعد جزءاً أساسياً من مجموعة جوي أوكاس، التي تتوسع بوتيرة سريعة وتواصل ترسيخ حضورها في كل من دول الإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان، ويشتهر أنطوني برؤيته الثاقبة وشغفه بتحويل الأفكار المبتكرة إلى واقع ملموس من خلال تطوير الاستراتيجيات العملية، وقد كان صاحب الدور الرئيسي في توسيع شبكة فروع شركة جوي أوكاس للصرافة من ثلاثة فروع في دبي إلى 57 فرعاً، وترسيخ مكانة الشركة كخيار مفضل للعملاء من خلال تقديم خدمات عملاء فائقة الجودة وحلول رقمية مبتكرة.

حصل أنطوني على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية إدنبرة للأعمال، جامعة هيريوث وات، دبي والمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في إدارة المحاسبة من معهد يونيتك للتكنولوجيا في نيوزيلندا.



راجيف ريبانثوليا
أمين المجموعة

راجيف ريبانثوليا المدير الشاب الطموح لشركة أورينت للصرافة، وهي شركة عائلية تعمل في مجال الصرافة في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1923، بعد أن حصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال الدولية - المالية والاقتصاد في عام 2002 في جامعة ماننستر، أكمل راجيف دراسته في إدارة الموارد البشرية والعلاقات الصناعية من كلية ماننستر لإدارة الأعمال في عام 2005، وقد صقل مهاراته التجارية من خلال انضمامه إلى برامج التدريب المهني في أقسام الخزانة وتمويل التجارة في بنك المشرق في دبي وسي تي بنك في سنغافورة، وتسعى شركة أورينت للصرافة تحت قيادة راجيف إلى الارتقاء بجودة أعمال التحويلات المالية من خلال التوسع السريع في شبكة الفروع لاستكمال أعمالها الراسخة في مجال الصرافة.



أديب أحمد
نائب رئيس مجلس الإدارة

يشغل أديب أحمد منصب المدير الإداري لمجموعة لولو المالية التي تعد شركة رائدة عالمياً في تقديم الخدمات المالية من مقرها في إمارة أبوظبي، وتعمل الشركة في مجال التحويلات المالية وصرف العملات وتدير أكثر من 260 فرعاً من فروع اللولو الدولية للصرافة في عدة دول من بينها دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والكويت والبحرين والهند وماليزيا وهونغ كونغ والفلبين بالإضافة إلى مكاتب اتصال في بنغلاديش والهند، كما تمتلك الشركة أيضاً تطبيق المدفوعات LuLu Money، ويعد أديب واحداً من أبرز قادة الفكر ومن أهم الشخصيات المؤثرة في قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة، ويحمل درجة ماجستير إدارة الأعمال الدولية من كلية رويال هولواي، جامعة لندن في المملكة المتحدة.



محمد علي الأنصاري
رئيس مجلس الإدارة

محمد علي الأنصاري رجل أعمال بارز في دولة الإمارات، تولى أعمال العائلة بعد أن أكمل دراسته العليا في الولايات المتحدة في عام 1980، وبفضل قيادته المستنيرة وتوجيهاته الثاقبة نمت أعمال شركة الأنصاري للصرافة من فرعين يعمل بهما 20 موظفاً في عام 1980 إلى وضعها الحالي، حيث تضم الشركة الآن أكثر من 200 فرع يعمل بها أكثر من 3,500 موظف يخدمون أكثر من ثلاثة ملايين عميل شهرياً، شغل محمد علي الأنصاري عضوية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال في الفترة من 2002 إلى 2013، حيث قام بدور محوري في نشر الوعي بأهمية إدارة مكافحة غسل الأموال وتسليط الضوء على هذه القضية باعتبارها موضوعاً ذا أهمية بالغة ضمن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

1. تقرير الاستقرار المالي لعام **2020**. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
2. التقرير الاقتصادي السنوي **2021**. وزارة الاقتصاد - دولة الإمارات
3. التقرير السنوي لعام **2021**. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
4. "التحويلات المالية في مواجهة الرياح المعاكسة العالمية". موجز الهجرة والتنمية رقم 37 الصادر عن البنك الدولي - **نوفمبر 2022**
5. المستجدات الاقتصادية لمنطقة الخليج: تحقيق التعهدات المرتبطة بتغير المناخ. البنك الدولي. **ربيع 2022**
6. "التحويلات المالية في مواجهة الرياح المعاكسة العالمية". موجز الهجرة والتنمية رقم 37 الصادر عن البنك الدولي - **نوفمبر 2022**
7. تقرير MobileRemit Africa. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD). **2022**
8. أطلس أهداف التنمية المستدامة **2020**. البنك الدولي
9. تقرير مستقبل التجارة **2022**: التجارة العالمية في عصر جديد من تعدد الأطراف. الصادر عن مركز دبي للسلع المتعددة
10. "التجارة غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة ترتفع بنسبة 17% لتصل إلى 288 مليار دولار أمريكي في النصف الأول" بقلم علاء سويلم ومعتز محمد. رويترز ، **22 أغسطس 2022**
11. "الشمول المالي للوافدين العمال من الرجال والنساء في دولة الإمارات: الفرص والتحديات". صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال
12. التكنولوجيا المالية "فينتك". وزارة الاقتصاد. الإمارات العربية المتحدة
13. "الأهداف التي تسعى أجنحة دبي الاقتصادية 2033 الطموحة لتحقيقها". جلف بيزنس. **5 يناير 2023**
14. "الإمارات العربية المتحدة تشهد طلباً متزايداً على خدمات الدفع الآجل". زاوية. **28 يوليو، 2022**
15. منصات المستشار الآلي. الإمارات العربية المتحدة. ساتيسا
16. مؤشر التسوق الرقمي حول العالم لعام **2022**: نسخة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. الصادر عن Pymnts و Cybersource
17. إحصاءات الإنترنت في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام **2022**. غلوبال ميديا إنسايت
18. "مستقبل المدفوعات في منطقة الشرق الأوسط" - جون تشان وفايهاف ديال وأوليفيه دينيكر وياش جاين: ماكنزي آند كومباني . **23 أغسطس 2021**
19. المستهلكون في الإمارات يفضلون الدفع الرقمي وسط الثقة المتزايدة في المدفوعات الرقمية في خضم جائحة كوفيد-19" فينتك الشرق الأوسط. **23 يونيو 2022**
20. "أغلبية المستهلكين في الإمارات قاموا باستخدام طريقة جديدة واحدة على الأقل للدفع الرقمي في العام الماضي " - ديفيني ناير. ناشيونال نيوز. **3 أغسطس 2022**
21. تقرير MobileRemit Africa. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD). **2022**
22. رسوم تنفيذ معاملات التجار في الولايات المتحدة - 2021. تقرير نيلسون. الإصدار 1216. **مارس 2022**
23. "فيزا وماستركارد يخططان لرفع رسوم المعاملات اعتباراً من إبريل: هل ينبغي أن أقلق؟" - جاستن فارغيس. جلف نيوز. **25 مارس 2022**
24. تقرير أداء الأعمال **2021** الصادر عن شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت)
25. حرب في خضم جائحة، موجز الهجرة والتنمية 36. مجموعة البنك الدولي. **مايو 2022**
26. "البلدان التي تعتمد وسائل الدفع غير النقدية". جيمس آندروز. Money.co.uk. **17 مايو 2021**



+971 4 377 2896

@ info@ferguae.org

📍 Al Ansari Business Centre, P.O.Box. 6176, Al Barsha, Dubai, U.A.E